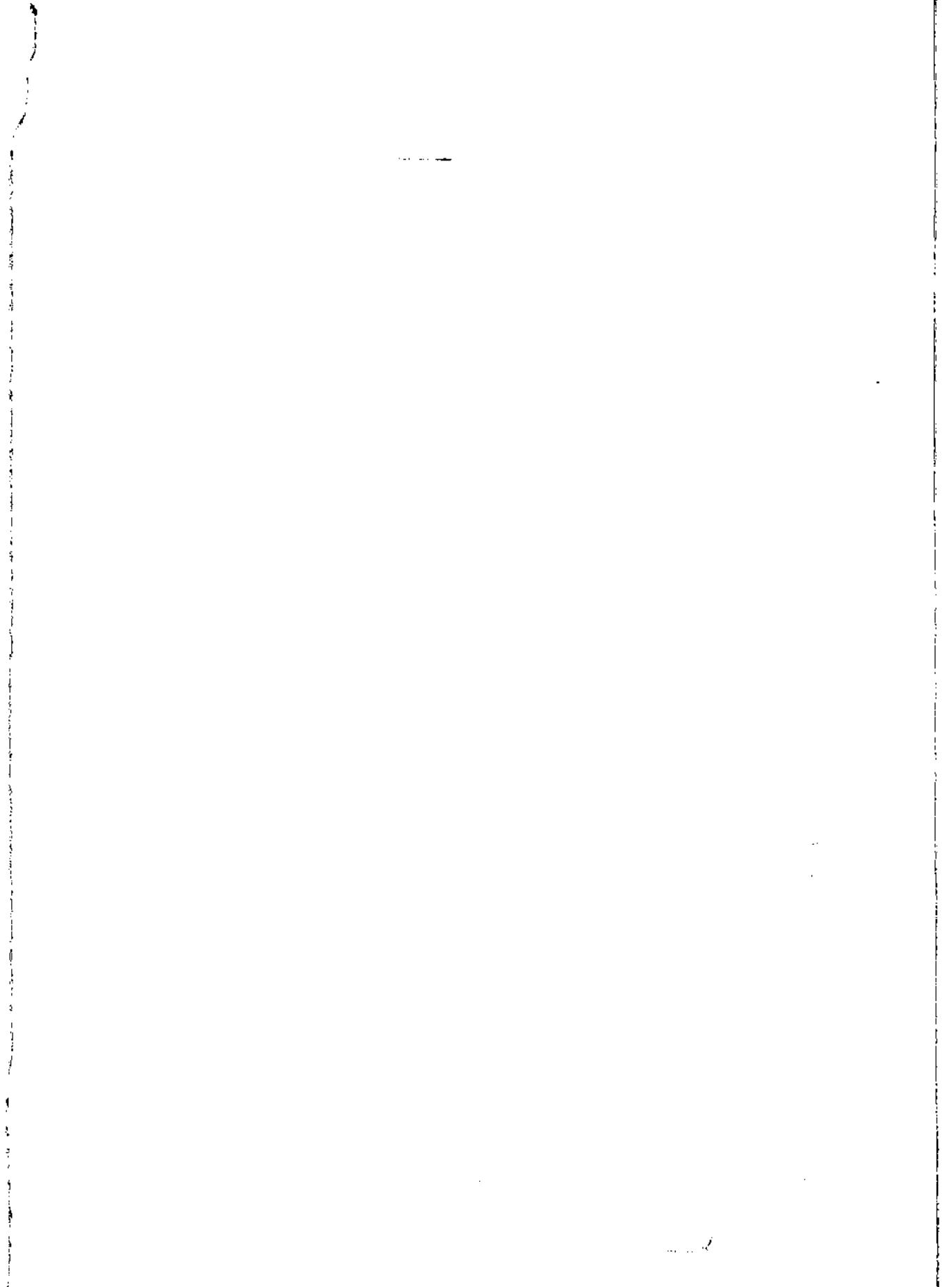


التحولات السياسية وانعكاساتها
على نمو السكان في الجزائر

دكتور رايح بو دبابة

أستاذ مشارك بقسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الامارات العربية المتحدة



التحولات السياسية وانعكاساتها على نمو السكان في الجزائر

١- مقدمة

عند تناولنا لهذا الموضوع والمتعلق في حقيقة الأمر بأوضاع البلدان النامية وخاصة منها البلدان العربية يجدر بنا أولا اثاره بعض الملاحظات حيث نراها بمثابة خصوصيات لهذه البلدان (أى البلدان النامية) والتي هي كما نعلم تشكل في مجملها حجما كبيرا من سكان العالم، والكثير منها يشهد تزايدا سكانيا ملفتاً للانتباه، وخاصة وأن هذه الزيادة تتم في وقت قصير من الزمن، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن ميكانيزمات هذا النمو السريع معقدة للغاية، فمنها ما يرتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية. وتبعاً لهذه التعقيدات فإنه لا توجد سياسة سكانية معروفة اطلاقاً لدى الكثير من هذه البلدان بما في ذلك الجزائر.

الجزائر كبلد عربي إسلامي ونامي في نفس الوقت، لا يمكن معالجة الخصائص السكانية فيه بمعزل عن تناول الأوضاع الخلفية لهذه الظاهرة، بما في ذلك تلك التي سادت خلال الحقبة التاريخية الاستعمارية والسياسات الاستعمارية والسياسات التي أعقبتها، وكذا التطورات السياسية الحالية والتي هي بدون شك غنية عن التعريف لدى الكثير منا. بناء على هذه الملاحظات الموجزة يمكن تنظيم هذا البحث وفقاً للمراحل التاريخية المتعاقبة ابتداء من العهد الاستعماري وخاصة إبان الثورة التحريرية في الخمسينات وبداية الستينات، ثم مرحلة ما بعد الاستقلال حتى نهاية عقد الثمانينات.

٢- الوضع خلال الثورة التحريرية (أى من ١٩٥٤ الى ١٩٦٢)

من منا لا يعرف ولو بالقدر القليل عن السياسة الجهنمية التي مارسها الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ؟ لقد تسبب فى تشريد الملايين من الاهالى الجزائريين بعد حرق مزارعهم والاستيلاء على اراضيهم وتدمير ديارهم ، مما جعلهم يلجئون الى اعالي الجبال مضطرين بذلك لفلاحة الاراضى الجرداء فى حين أن اراضيهم الخصبة قد وزعت من طرف الادارة الاستعمارية على العمرين . لقد أسمرت هذه العملية على تدهور كبير فى مستوى معيشة الاهالى سواغى المدن أو الأرياف ، مما أدى الى انتشار الكثير من الأمراض المعدية مثل الجدري والحصبة التى أدت إلى وفاة الآلاف من الأطفال والشيوخ . هذا فضلا عن الوفيات الناجمة عن العمليات الحربية كانهجار القنابل وغير ذلك من وسائل القتل والدمار . ولا داعى هنا لذكر تفاصيل العمليات الحربية والسلوك العدى لادارة الاستعمارية ضد الشعب الجزائرى ، بل نكتفى فقط بذكر ذلك العدد الكبير من الضحايا البشرية خلال سبع سنوات من الحرب والذى حسب الاحصائيات الرسمية قد بلغ حدود المليون ونصف المليون من الشهداء .(٣)

قد نتساءل الآن عن مدى علاقة كل هذا بالجانب السكانى فى الجزائر فى الواقع هناك تأثير قوى لهذه السياسة الاستعمارية على حجم ونمو السكان فى هذا لبلد ، وهذا التأثير كما سنوضح فيما بعد ، لم يقتصر على فترة الاستعمارية بل بقى موجود، إلى يومنا هذا ، أى بعد رحيل الاستعمار بثلاثة عقود كاملة من الزمن.

في هذا السياق نجد أنه بفعل فقدان الفلاح لأرضه الخصبة واضطرارة إلى استغلال الأراضي الجبلية القاحلة ، وجد نفسه في حاجة إلى بذل مجهود أكثر من أجل ضمان عيشة . وطالما أن الفلاحة كانت تتم بوسائل تقليدية وتعتمد على العمل اليدوي ، وكان النمط السائد في العمل هو النمط العائلي ، حيث كل فرد في الأسرة له دور معين في خدمة الأرض . فهذا بدوره زاد في اشتداد الرغبة لدى الفلاح الريفي من أن يكون له أكبر عدد ممكن من الأطفال حتى يساعدونه في خدمة الأرض . أما خصوبة المرأة فكانت عالية نظرا لظاهرة الزواج المبكر المعروفة لدى المجتمع القروي ، وإن كانت هذه الظاهرة قد بدأت نوعا ما بعد الاستقلال لأسباب سأتعرض لذكرها فيما بعد . من ناحية أخرى فإن انتشار الأمراض المعدية التي لودت بحياة الكثير من الأطفال قد ولد رغبة ملحة لدى الآباء والأمهات لانجاب أكبر عدد من الأبناء لمواجهة خطر الموت المفاجيء ، حيث كلما زاد عدد الأبناء ازدادت الآمال في أن بعض الأبناء سيفلتون من شبح الموت الفتاك . بالرغم من انتشار الأمراض المعدية كالحصبة مثلا ، مع فقر التغذية ، وفي غياب أساليب طبية للوقاية من انتشارها ، فإن زيادة عدد المواليد قد ساهم في خلق بعض التوازن مع حجم الوفيات . هذا بشكل عام طبعا ، أما في الحالات الخاصة فقد نجد من فقد جميع أطفاله في ظرف أيام معدودة ، في حين نجد أن البعض الآخر لم يصب ، ومن ثم فقد أصبح العدد المزدوج لدى الأسرة الجزائرية أمرا طبيعيا جدا . وأكثر من هذا لقد أصبحت ظاهرة انجاب العدد الأكبر من الأطفال تقليدا معروفا لدى الآباء وبقية سارية المفعول إلى يومنا هذا تقريبا ، بالرغم من تغير الظروف السياسية والاجتماعية بعد نهاية الحرب ورحيل المستعمر .

ومن بين الافرازات الناجمة عن الحرب التحريرية أيضا هو الاختلال فى التركيب السكانى حيث أن نسبة الضحايا كانت أعلى فى أوساط الرجال والأطفال منه فى النساء والشيوخ . هذا التفاوت النسبى يرجع الى طبيعة المشاركة الفعلية فى الحرب ، حيث كما هو الشأن بالنسبة لكل الحروب المعروفة لدينا ، يكون الرجال دوما سباقين لحمل السلاح ومواجهة الخصم ، وعلية فهم معرضون لأخطار الموت أكثر من النساء . والأطفال أيضا فبحكم ضعف مناعتهم الجسمية بسبب الفقر وسوءالتغذية فهم يتصدرون قائمة الضحايا بفعل انتشار الأوبئة وانعدام أو قلة الخدمات الطبية بشقيها العلاجى والوقائى .

٣-فترة ما بعد الاستقلال الى نهاية السبعينات

أثار حرب السبع سنوات التحريرية كانت وخيمة على الشعب الجزائرى، فبالإضافة الى عوامل الدمار والتخريب التى ألحقت بملكاته ومؤسساته وما ترتب عن ذلك من فقر مدقع وتشرذم ظهر أيضا مجتمع يكثرفيةعنصر الشيوخ والنساء ومعطوبى الحرب . وتوافدت الهجرات من الأرياف وأعالى الجبال نحو المدن والمراكز الحضرية، وتوافد أيضا الاجئون من البلدان المجاورة. الكل جاء ليتفقد بقايا ممتلكاته لويحاول الأستحواذ على غنائم تركها المستعمرون من ممتلكات عقارية وغيرها. وكان البعض الآخر يحاول فقط أن ينعم بنشوة حرية التنقل والاطلاع على حضارة المدينة والاستفادة من خدماتها الصحية والتعليمية بعد حياة القساسة والتشرذم فى الجبال والقرى والأرياف . وبذلك أصبحت المدينة قبلة يقصدها كل الناس من ثم توسع نطاق الأحياء الشعبية الفقيرة وخاصة انتشار بيوت الصفيح . وعلى

الساحة السياسية احتدم الصراع حول السلطة وغيرها من الامتيازات الأخرى التي كادت أن تتسبب آنذاك في قيام حرب أهلية.

لقد الوضع في آخر الأمر إلى قيام دولة جزائرية تحمل شعار تطبيق النظام الاشتراكي وكما هو معروف عن هذا النظام (يفض النظر عن خصوصيات النظام الاشتراكي في الصين) ، انه يسعى نوما إلى الاهتمام ببناء قاعدة صناعية تسمح بتشكيل طبقة عمالية قوية لو ما يسمى بالبلوريتاريا . في هذا الاتجاه بالضبط انطلقت السياسة الجزائرية إلى ما بعد الاستقلال . وكانت الخطط الاقتصادية المتتالية تعتمد في جانب كبير منها على تطبيق الشعارات النظرية أكثر مما هي تعبيرا عن مطالب اجتماعية حقيقية . من ذلك نجد مثلا أن كل الاستثمارات تقريبا ذهبت لسد الاحتياجات الصناعية مع اهمال لبعض القطاعات الحساسة الأخرى وخاصة قطاعي الزراعة والسكن . وعلى أثر ذلك كانت النتيجة الحتمية ، هي مغادرة الفلاحين لأراضيهم الزراعية والذهاب إلى المدن ليصبحوا عمالا أجراء في المصانع ويستكثرون ~~الحيطة المصنوع~~ للتناثرة هنا وهناك على أطراف المدينة . ومما زاد الطين بلة بأن المواد الغذائية- التي كانت تنتج محليا أصبحت تستورد وتباع بأسعار مدعومة من طرف الدولة تحت لريعة ضرورة حماية القوى الشرائية لدى العمل البسيط . هكذا حصل الطلاق النهائي بين الفلاح وأرضه وزملت الأراضي بصفة كلية. ان الهدف الرئيسي من تطبيق مثل هذه السياسة هو الأسراع في إنشاء طبقة عمالية كانت غير موجودة والتي كان من شأنها أن تحقق الدرر الواقى للنظام في حالة قيام ثورة رجعية قد يخوضها البرجوازيون ، ومن ثم فإنها (أي الطبقة العمالية) من الشروط الواجب تحقيقها لضمان نجاح تطبيق النظام الاشتراكي في الجزائر .

لقد ساهم تطبيق هذا النظام في توافد المهاجرين القرويين الى المدن .
وبحكم العدد الكبير لهؤلاء فقد أصبحت حياة المدينة شبيهة بحياة القرية ،
لونتج ما يسمى (بتربية المدينة) ، حيث أصبحت طريقة الحياة القروية نمطا
سائدا في الحياة اليومية للمدينة ، وأى مدينة بعد أن غادرها المستعمرون ، ان
أماكنهم الشاغرة كثيرا ما كان يستولى عليها جزائريون من ذى أصل قروي
مهاجر . لهذا ففي أغلب الحالات أصبح يقطن المدينة سكان معظمهم من
أصل مهاجر . (٧) لقد جازوا بعاداتهم وتقاليدهم القروية ليمارسوها من
محيط حضري بحت . أما عن قيم الزواج المبكر وانجاب ما أمكن من الأطفال
فيبدو أنها قد ترسخت أكثر وازدادت انتشارا حتى في أواسط السكان
الأصليين للمدن أنفسهم . لقد حدث هذا بالذات لأن ظاهرة الزواج في المدن
والقرى قد انتشرت بشكل واسع جدا بعد نيل الاستقلال مباشرة ، وكأنها قد
أصبحت شعاراً للابتهاج والفرح لدى السكان لنيل حرية الاستقلال من
المستعمر القاشم . وكأنها السبيل العملى الوحيد الذى من شأنه أن يساهم في
تعويض القائمة الطويلة لأولئك الذين فقدوا حياتهم ابان الحرب .

بالفعل فقد كانت أرامل الشهداء سباقات في ترتيب وتشجيع زواج
ابنائهن كي يسد هؤلاء الفراغ الذى تركه أبائهم في أسرهم (٨) . لقد تزامن
هذا التصرف مع وضع اقتصادى مناسب ، والذى دعا الى خلق نوع من
الطمأنينة في نفوس السكان ، حيث تركت ثروات وممتلكات المستعمرين
لهؤلاء لينعموا بها بما في ذلك مناصب الشغل الشاغرة ، ثم المساعدات
الغذائية والتقنية التى كانت تتوارد من مختلف أنحاء العالم وخاصة الولايات
المتحدة الأمريكية . ومن جهة أخرى منحت الحكومة الفرنسية حرية التنقل
لأى جزائرى يرغب في الذهاب الى فرنسا كمهاجر .

ولعل أهم شيء يذكر في هذا الصدد هو قيام النظام الاشتراكي الذي حمل على عاتقه تحقيق الرفاهية لجميع السكان. ومما زاد في مصداقية هذا الموقف هو توفر المواد الأولية والثروة البترولية في البلاد مما ساعد على انشاء مصانع بحجم كبير تضاهى مصانع البلدان المصنعة ضخامة (٢). هذه المرحلة التاريخية من حياة الجزائر المستقلة يمكن التعبير عنها بمرحلة الرفاهية الاقتصادية الحقة، حيث خلالها تم توفير مناصب الشغل الكافية وتم تشييد القاعدة التحتية لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني. وبالرغم من تزايد السكان بصفة ملحوظة بفعل العوامل المذكورة آنفا ، ثم توفير الخدمات الصحية تحت نظام مجانية العلاج ، حيث بلغت الزيادة السكانية نسبة ٤ في المئة سنويا وهي بدون شك من أكبر معدلات الزيادة لسكانية في العالم . وارتفعت أيضاً نسبة النمو الحضري لتصل الى حوالي ٦ في المئة سنويا (١٥). إلا أن مشاكل هذه الزيادة لم تبرز آنذاك بنفس الحدة التي ظهرت بها في الفترات التاريخية اللاحقة. رغم هذه الزيادة التي في حينها فاقت درجة النمو الاقتصادي بقليل ، إلا أن استمرارية النظام الاشتراكي تجاهل تماما ميكانيزمات نظام السوق الاقتصادية ، وبقي ملتزما بتوفير مناصب العمل كموقف سياسى لا غير (١١) واستمر هذا النظام بالتزاماته في تقديم خدماته المختلفة من شأنها أن تشجع على الزواج وانجاب الأطفال . ومن ذلك مثلا أنه لكي يحصل العامل على مسكن محترم لابد أن يكون متزوجا كشرط أولي، وكلما كان له عدد أكبر من الأطفال زاد حظه في الحصول على هذا المسكن وفى خضم تطبيق هذا النظام يلاحظ أيضا أنه بالرغم من الزيادة السكانية المذكورة، وبالرغم من بروز بعض الأزمات الاجتماعية خلال النصف الأول من السبعينات فإن هذه الأزمات لم تحظ بأى اهتمام على المستوى الرسمي ،

وخاصة اذا تعلق الأمر بمواضيع اجتماعية وعقائدية حساسة مثل تنظيم النسل أو الشروع في تطبيق حملة ما يسمى بالتنظيم العائلي (Family planning) أو تباعد الولادات كما حدث فعلا خلال المراحل التاريخية اللاحقة.

وهكذا يمكن القول أن أول تجربة تشريعية وديمقراطية حاولت القيام بها السلطات الجزائرية في هذا المجال ترجع لسنة ١٩٧٥ حينما بادرت الحكومة بطرح النقاش ما سمي بقانون الأسرة (١٢)، وذلك من أجل محاولة إصدار قانون واضح يتعلق بتنظيم الأسرة ومفهومها من حيث تقنين العلاقات الزوجية، إجراءات الطلاق والزواج ونظام الإرث وحق الزوجين على الآخر وخاصة فيما يتعلق بقضية حرية انجاب الأطفال بما في ذلك قضية استعمال حبوب منع الحمل، الخ. لقد آلت هذه التجربة في النقاش العلني وفي قالب شبه ديمقراطي إلى فشل تام، حيث شبت صراعات قوية أدت في بعض الحالات إلى ارتكاب أعمال عنف دموية بين عناصر كانت تنتمي إلى اتجاهين كانا بمفردهما يهيمنان على الساحة السياسية آنذاك، هما التيار الشيوعي والاشتراكي المتطرف الذي كان متحمسا لانجاح إصدار هذا القانون بحكم أنه يهدف إلى تحرير المرأة من قبضة الزوج ويساهم في تدعيم ممارسة الحرية النقابية. أما التيار الثاني فكان يمثل القاعدة العريضة من السكان وكان يسمى آنذاك بالتيار الوطني، والذي عبر عن رفضه المطلق لإصدار ذلك القانون بحجة أنه يعس بالتقاليد العربية الإسلامية. وإلى جانب هذا التيار الأخير كان هناك تيار الأصوليين الإسلاميين وإن كان آنذاك غير معروف على الساحة السياسية ولذا كان ينشط تحت راية الاتجاه الوطني مدافعا عن التقاليد العربية الإسلامية.

هكذا ونظرا لرد الفعل القوي بزعامة ذوي الاتجاه الوطني فقد تقرر الغاء هذا القانون واعتباره وكأنه شيء لم يكن . ومهما كان الأمر فإن تلك التجربة قد كشفت عن حقيقتين رئيسيتين أولاهما قلق الحكومة الوتيرة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم بدأت مشاكل السكن والبطالة والنقل تظهر للعيان . وثانيهما أن رفض مناقشة وتطبيق قانون الأسرة يعبر بحق عن مدى تمسك الشعب الجزائري بعاداته وتقاليده الراسخة، وخاصة منها التعاليم الاسلامية التي كما هو معروف لا تخول حق الاجهاض مثلا. حدث هذا رغم تعايش هذا الشعب خلال مرحلة طويلة تسودها مظاهر التقدم في كنف النظام الاشتراكي الذي كان يدعو دوما الى التغيير وضرورة التخلي عن التقاليد القديمة.

يمكن القول بأن هذه التجربة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر المستقلة، وكانت بحق بمثابة انذار قوي للسلطات المسئولة في الحكم ، وإن مجرد السماح لمناقشة حرة حول قضية ترتبط ارتباطا وطيدا بالقيم الأخلاقية مثل قضية الأسرة وتنظيم النسل، ليست بالأمر السهل في مجتمع أراد أن لا يكتفى بنيل حرية الاستقلال ورفع العلم الوطني بقدر ما كان يصبو الى تحقيق ممارسة حرية أكثر شعورية متعلقة هو الشأن بالنسبة لما كان يجري في البلدان ذات التوجيه الديمقراطي الحر.

هكذا ونظرا للمخاطر التي كانت قد تنجم عن ترك العنان للممارسة الديمقراطية وما قد تلحقه من ضرر للنظام الحاكم آنذاك، فقد زاد هذا الأخير من فرض سلطته على الوضع القائم الى درجة التعسف ، مع كل هذا فقد توسعت شيئا فشيئا رقعة النشاطات السياسية السرية التي كانت تسايرها حركات معادية لنظام الحكم. من جملة هذه الحركات نجد على وجه

الخصوص الحركات النقابية والحركات الاسلامية . كل هذا كان يحدث فى وقت كان يزداد فيه تفاقم الوضع الاقتصادى والاجتماعى يوما بعد يوم . واستمرت الأمور هكذا الى نهاية السبعينات وهى الفاصل الزمنى لبداية مرحلة جديدة من مشوار حياة المجتمع الجزائرى .

٤- مرحلة العهد الجديد

تشمل هذه المرحلة الفترة الممتدة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٨ ، وهى الفترة الزمنية التى عقبها انتظام الاشتراكى المشار اليه من قبل والتى غالبا ما يعبر عنها بمرحلة قيام نظام العهد الجديد أو النظام الليبرالى . هاتان السنتان لهما أيضا وقع متميز فى المسار السياسى للمجتمع الجزائرى ، حيث مع نهاية سنة ١٩٧٨ توفى المرحوم الرئيس الأسبق هو أرى بومدين الذى ترع على عرش الحكم لمدة ١٤ سنة كاملة ، والذى يعتبر الرجل البارز فى هندسة النظام الاشتراكى فى الجزائر . وبعدها بشهور قليلة أى فى مطلع سنة ١٩٧٩ وبالتقليد زمام السلطة الرئيس الشاذلى بن جديد ، والذى كثيرا ما يعرف باتجاهه الليبرالى القوي ، وهذا بخلافه كان عليه الرئيس الأسبق ، ولذا فقد أصبح يعرف هو الآخر بمهندس الليبرالية فى الجزائر .

أما سنة ١٩٨٨ فتمثل الحد الفاصل بين مرحلة العهد الجديد والمرحلة الراهنة ، أو بالأحرى عهد التطبيق الفعلى للديمقراطية والتى سنتعرض لمعالجتها فيما بعد . أذن تركيزنا الآن ينفرء بالجزء المتعلق بمرحلة العهد الجديد أو المرحلة الأولى من عهد رئاسة بن جديد ، لنرى مدى خصوصية هذه المرحلة ، خصوصا فيما يرتبط بمدى تأثير الوضعين السياسى والاقتصادى اللذان ميزتا تلك الفترة على القطاع الديموغرافى فى الجزائر .

كما أسلفت من قبل فإن هذه المرحلة جاءت تقريبا على أنتقاض المرحلة السابقة لها، حيث تميزت بجملة من المرافقات لم تكن معهودة بل كانت محظورة في عهد النظام السابق . كان الانشقاقات الرئيسية اليومية لرجال السياسة والأعلام هي إبراز عيوب النظام الاشتراكي وسلبياته التي كثيرا ما ذهب صحيتها المواطن العادي الذي لم يساهم من بعيد أو قريب في ممارسة السلطة. لقد استطاع نظام العهد الجديد بمساعدة جهاز الاعلام الذي كان يوما في خدمته أن ينجح الى حد بعيد في نشر رسالته الليبرالية التي حسب تعبيره كانت (أي الليبرالية) البديل الحتمى الذي كان الكل ينتظره (١٢).

إن المهام الأولى لسلطات هذه المرحلة كانت تركز على ضرورة رفع القيود التي كانت لاتزال مهيمنة على بعض القضايا التي فرضها عهد نظام التوجه الاشتراكي البائد . ولعل من أبرز الأمثلة في هذا المعنى هو السماح للأمثلة لكل جزائري وجزائرية ومهما ان عمر هذا امواطن باخروج لأى بلد أجنبى يرغب فى الذهاب اليه . والى جانب هذا فان البنك المركزى ملزم وبأمر من الحكومة بأن يقدم منحة سياحية بالعملة الصعبة الى كل راغب فى الخروج بما فى ذلك الأطفال الرضع المصحوبين بأولياتهم . رغم أن هذه المنح لا تقدم سوى مرة واحدة فى كل عام ، وقيمة كل منحة تقدر بما يعادل الآن معدل الدخل الشهرى فى البلد ، فانها مع ذلك كانت تشكل قيمة حد معتبرة خصوصا بالنسبة لتلك العائلات التي لها عدد كبير من الأفراد وخاصة أولئك الذين لا يزالون تحت كفالة الأبوين . قبل دخول هذا الاجراء حيز التطبيق كانت عملية الخروج لا تقتصر فى الغالب سوى على الطلبة الذين يزاولون دراستهم بالخارج ، أو لمثلين يعملون فى الأجهزة المختلفة للدولة والذين يقومون بمهام تجارية وسياسية وثقافية فى الخارج . لقد

سمحت حرية التنقل هذه لكل الجزائريين على اختلاف فئاتهم الاجتماعية للاطلاع عما يجرى خارج الحدود وما بلغته شعوب هذه الأوطان من تطور حضارى ، ومعرفة طرق معيشتها وما تتوفر بها من سلع استهلاكية ، الى غير ذلك من التطلعات التى يجد المرء نفسه مشتاقا لمعرفة حقيقتها . في ظل تطبيق سياسة العهد الجديد أصبحت الكثير من السلع الاستهلاكية المصنوعة خارج الحدود فى متناول الكثير من الناس بما فى ذلك ذوى الدخل الضعيف ، وبحكم كبر حجم عائلات هؤلاء فقد تمكنوا من إسفار منح خروجهم بالعملة الصعبة لمدة سنة أو سنتين ليستطيعوا فى الآخر شراء سيارات مثلا أو أجهزة فيديو ، الى غير ذلك . فأقتناء مثل هذه البضائع الاستهلاكية كان يعد ضربا من المجال فى ظل النظام الاشتراكى السابق خصوصا بالنسبة لفئات إجتماعية ذات الدخل المنخفض . وزارة التجارة من جهتها أصبحت تستورد كل أنواع السلع الاستهلاكية من ثلاجة وتلفزيون وغسالة الى اللحوم والجبن والبيض وما يشبهه . كل هذه السلع أصبحت متوفرة فى الأسواق وبأسعار معقولة ، لأن معظمها كان مدعما من طرف الدولة . هكذا فى مثل هذه الظروف ترى الناس يتهافون على اقتناء هذه السلع ومن ثم إزالتها احتياجاتهم للعملة الصعبة . وبذلك تحول المجتمع الجزائرى إلى مجتمع استهلاكى بآتم معنى الكلمة . وأصبحت تتحكم فى تفكيره ومواقفه المادة أولاً وأخيراً ، هذا بعد أن كانت أنشغالاته فى السابق تنصب أكثر على القيم الوطنية والمبادئ الثورية التى سادت لمدة طويلة . لقد تزامن هذا التحول بشكل أكثر مع رفع نظام مرحلة العهد الجديد لشعار !! من أجل حياة أفضل !! الذى يمكن القول بأنه قد تطابق كثيراً مع اتجاه هذا التحول . لقد كان من الطبيعى أن يكون لهذا التحول إفرزات إجتماعية كثيرة وخطيرة كما سأوضح

فيما بعد. لكن الملاحظة العامة هي أن النظام خصوصاً في المرحلة الأولى من (أى من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤)، أصبح يتمتع بشعبية لا بأس بها بحكم أنه بالإضافة إلى تطويره لقطاع الاستهلاك فقد تولى العناية بالحرريات الشخصية، ومن جملتها الإفراج عن المساحين السياسيين، بما في ذلك العناصر التي كانت تنشط تحت تنظيم الحركة الإسلامية المحظورة والتي بجانب هذا فقد سمح بتشديد أعداد كبيرة من المساجد في مختلف لحياء المدن والقرى والمدامر، وتخصيص قاعات للصلاة في المباني العمومية، ثم السماح للآلاف من الحجاج للذهاب إلى الحج كل سنة بعد أن كان العدد محدود جداً (١٤). وهذه العملية قد ساعدت بدون شك على الاحتكاك بالشعوب الإسلامية التي كانت الاتصالات بها في عهد ماضى شبه معدوم. وبناءً على هذا القيد في تأسيس سبل الاتصال بالعالم الإسلامي وخاصة مع بلدان الخليج، فنجد الكثير من المحللين الاستراتيجيين يذهبون إلى أن الهدف من كل هذا هو رفع مستوى الوعي الإسلامي لدى الشعب الجزائري حتى يسهل توجيهه بعيداً عن الوعي الاشتراكي الذي امتدت جذوره في أعماق الأوساط العمالية.

هكذا فإن ما يمكن ملاحظته خلال هذه المرحلة التاريخية هو أن المجتمع الجزائري قد أصبح عرضة لفعل تيارين متميزين أحدهما يمثل القطب الشرقي الإسلامي بزعامة إيران، والثاني يمثل القطب الشمالي الغربي وعلى رأسه فرنسا. بدون شك فإن القارئ يدرك جيداً حدة الاختلاف الموجود بين التأثيرين ومن ثم يمكن لنا أن نتصور مدى انعكاس ذلك التأثير المتعدد على واقع المجتمع الجزائري. لقد تبين منذ البداية أن التأثيرات الواردة من الشرق كانت قوية للغاية، وقد انعكست بشكل ملحوظ على أنماط السلوك واللباس والمعاملات وطريقة الحياة ككل. وعلى اثر ذلك فقد حدث تغير مفاجئ في

لباس المرأة وكذا المعاملات التي أصبحت تتلقاها والمكانة التي تحتلها في
أوساط المجتمع. هكذا فاللباس الإسلامي أو ما يسمى بالحجاب الذي كان إلى
غاية سنة ١٩٧٩ لم يكن معروفا في الجزائر ، أصبح بعد هذا التاريخ ينتشر
بشكل مذهل في الأوساط النسائية بغض النظر عن الفئات الاجتماعية اللائي
تنتمين إليها. وحتى الجامعات المعروفة عادة بالتحرد من قيم العادات التقليدية
لم تتمكن طالباتهن من الصمود أمام تأثير الثقافة الإسلامية لشرقية . ولا
تجد منهن الآن سوى نسبة قليلة فقط لازالت ترتدين «اللباس العصري» .
ومن دون شك فانهن ربما يقمن بذلك متحديات بذلك ضغوطا مختلفة بما في
ذلك الضغوط النفسية. أما عن النساء العاملات وتلميذات المدارس والثانويات
فحتى وإن كانت لديهن رغبة في ارتداء الحجاب فإن للتأثيرات الناجمة عن
ضغوط الأبوين والاختوة الكبار لها من القوة أيضاً في تحديد رغبة ارتداء أو
عدم ارتداء الحجاب (١٥).

إن الانتشار السريع لظاهرة الحجاب هذه يجعلنا نتق بشدة أن المركز
الاجتماعي للمرأة في الجزائر قد تأثر بشكل كبير، حيث نجد أنها قد أصبحت
شبه مجبرة على الامتثال لجملة من العادات والتقاليد القديمة التي من
المفروض أنها قد تضررت منها في الماضي. وأكثر من كل هذا فقد عادت
سيطرة الرجل عليها وبقيت تماشيا على ما كان في القرآن «الرجال تتوأمون على
النساء» ، وغير ذلك من الآيات القرآنية التي سعى فهمها من طرف الكثير من
الرجال واستغلّت من طرف البعض الآخر من ذوى الاتجاهات الإسلامية
المتطرفة وذلك كي تتحقق السيطرة الكاملة على المرأة وشؤونها . نتيجة لذلك
فقد ابتعدت المرأة الجزائرية كثيرا عن الممارسة الفعلية لحريتها الشخصية
خصوصا فيما يتعلق بعلاقتها مع الرجل ودورها في الحياة، وفقدت بذلك

حرية سيطرتها على جسمها وشعورها في قضية الزواج المنزل ، غير ذلك من المآسى التي لحقت بها، ولقد ساهم كل هذا في زيادة خصوبتها ومن ثم زيادة نسبة المواليد في الجزائر (١٦).

تجدر الإشارة هنا الى أنه بالرغم من تسجيل هذا التيار الاسلامى بمثل هذه القوة فقد نشأ أيضا تيار آخر مضاد للتيار المنكور، والذي غالبا ما تتزعمه نساء من ذوات المستوى الثقافى العالى وكان اهتمامهن بالعلم جعلهن أكثر شهره وغيره فى الدفاع عن حقوق المرأة. ويمكن القول أيضا أن اهتمامهن بالعلم جعلهن يتأخرن عن الزواج مما قلل عن الرجال الذين تأخروا عن الزواج كذلك لاسبب متابعاتهم للدراسة فقط بل يفعل انعدام السكن الذى يعتبر شرط ضرورى لبناء عش الزوجية . ومن دون شك فان هذه الاسباب مجتمعه ساهمت فى منع حدوث زيادة مفرطة فى عدد السكان حيث كانت تتراوح بين ٢٤ و ٢٢ كزيادة سنوية خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ، وهى زيادة تعتبر فوق المعدل بالنسبة للبلدان النامية وعالية جدا مقارنة بالبلدان المصنعة . وقد انخفضت هذه النسبة شيئا فشيئا خلال النصف الثانى من عقد الثمانينات لتصل فى النهاية إلى معدل ٢ فى المئة أو أقل بقليل (١٧). لعل الميكانيزم الرئيسى فى هذا الانخفاض هو حملة التوعية الواسعة التى قامت بها المؤسسات الاجتماعية والطبية ووسائل الاعلام المختلفة ، والمساءة بحملة تنظيم النسل وتباعد الولادات . وخلال تلك الحملة تحملت الدولة اعباء التوفير المجانى للأدوية وحبوب منع الحمل ووضعها فى متناول كل امرأة ومفاته ترغب فيها بعينا عن أى قيد أو شرط مسبق.

المراجع والهوامش

١- بالرغم من وجود محاولات تقوم بها بعض المؤسسات الصحية بغية خلق وعى لدى الزوجين للقيام بتنظيم النسل أو تباعد الولادات ، لكنها تبقى دائما مجرد محاولات محتشمة، ولا يمكن بأى حال من الأحوال تسميها بالسياسة السكانية بالمفهوم الذى نجده لدى بلدان عربية معروفة بسياستها السكانية المتميزة كمصر مثلا.

2- BOUDEBABA, R., Social-economic Development and Migratory Labour: The Case of Algeria and France, M. phil Thesis , Hull University(England), 1982, pp.175-79.

٣- لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة لاحظ الميثاق الوطنى لسنة ١٩٧٦ الجزائر ١٩٧٦.

٤- هذه المعلومات قد أتلت بها عينة من أرباب أسر فقيرة تقطن بالأحياء القصديرية ولقد تحصلت على هذه المعلومات أثناء اجرائى للدراسة الميدانية المتعلقة برسالة دكتوراه الدولة والذى سيتم طبعها ونشرها فى غضون الأشهر القليلة القادمة من طرف إحدى دور النشر بلندن.

٥- « التطور الديمغرافى فى الجزائر ، الشعب (الجزائر) ، ٣٠/٣/١٩٧٥ .

6- BENNOUNE, M., The Making of Contemdorary Algeria, London, Cambridge University Press, 1988 pp. 103-114.

7- Bounbekeur , S., Lhabitat en Algerie, Alger, O.P.U. 1986,pp. 16-20.

8- " Quatrieme Conference Nationale Sur Le Developpement",
(E.L.) Moudjahid ALger , 25/01/1986.

٩- مثلا معمل الحديد والصلب الكائن بضواحي مدينة عنابة الذي يوظفه
لوحدة حوالى ٢٠٠٠٠ عاملا.

١٠- « النمو الديمغرافى وتنظيم الأسرة » المساء (الجزائر) ١٠/١٢/١٩٨٦.

١١- مرجع سابق.

١٢- «التطور الديمغرافى فى الجزائر» الشعب (الجزائر) ١٢/١١/١٩٧٥.

١٢- «قسم التنمية الاقتصادية» الميثاق الوطنى (الجزائر) ١٩٨٦.

14- BOUDEBABA, R., Urban Growth and Housing Policy
in Algeria, (p.p. 320 hardbock), Avebury / Gow-
er,Aldershot, London, 1992.

١٦- نتائج مقابلات أجريت مع ربات البيوت للحى الانتقالى بقسنطينية ،
مرجع سابق.

١٧- «النموالديمغرافى وتنظيم الأسرة» المساء (الجزائر) ، ١٠/١٢/١٩٨٦.